المؤتمر الأول المتخصص بالنباتات الطبية والعطرية

أقام اتحاد الغرف الزراعية السورية المؤتمر المتخصص بالنباتات الطبية والعطرية تحت عنوان: «الاستثمار الأخضر» الأول، برعاية السيد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا، الذي أكد على أهمية تنظيم هذا القطاع وإدارته بكل حلقات الإنتاج والتصنيع والتسويق، ودعم الفلاح وتشجيعه على زراعة النباتات الطبية والعطرية وخاصة في الحيازات الصغيرة نظراً لأهمية هذه الزراعة والجدوى الاقتصادية الكبيرة منها، لافتاً إلى دور القطاع الخاص في تطوير هذه الزراعة والاستثمار فيها.

وبين أن سورية تمتلك أنواعاً كثيرة من النباتات الطبية والعطرية التي يمكن استثمارها بشكل اقتصادي وتنموي، وتحقيق قيمة مضافة عالية وتوفر فرص عمل، وهي نواة تنمية في المناطق الريفية التي تتوافر فيها الحيازات الزراعية الصغيرة غير المستثمرة، وأشار إلى أنه يوجد لدى هيئة البحوث العلمية الزراعية مجموعة كبيرة من الأبحاث في هذا المجال ويجب وضعها موضع التطبيق.

وشدد السيد الوزير على أهمية وضع خارطة ترويجية ودليل واضح للزراعة تحدّد من خلاله أنواع الزراعات الناجحة التي يمكن للفلاح اختيارها والنباتات التي يمكن زراعتها، والربط بين الفلاح والجهات التسويقية ضمن عملية متكاملة، تبدأ من مراكز تجميع النباتات الطبية والعطرية، وتحقق استلام المنتج ضمن مواصفات معينة.

وأكد محمد كشتو، رئيس الغرف الزراعية السورية على أهمية التشاركية مع الجهات المعنية العلمية والبحثية والمصرفية والمستثمرين والشركات كافة، لافتاً إلى أنه يوجد في سورية أكثر من 3000 منتج نباتي طبي وعطري. وهذه المنتجات توجد بتصنيفات مختلفة تدخل في استثمارات وصناعات عدة، ومن الممكن أن تدخل في صناعة منتجات استهلاكية بدائية أو صناعية أو دوائية، منوهاً إلى أن المؤتمر يتضمن أربعة محاور هي الإنتاج والتصنيع والتسويق والاستثمار الاقتصادي والبيئة التشريعية وجلسة خاصة للبحث العلمي لوضع تصورات والاستفادة من البحوث العلمية وإعدادها وفق احتياج السوق لهذه المنتجات.

وأكد المهندس أحمد حيدر، مدير الإنتاج النباتي أن المؤتمر مهم جداً لإعادة الاهتمام بالنباتات الطبية والعطرية، حيث تتضمن الخطة الإنتاجية الزراعية خمسة محاصيل رئيسة من هذه النباتات وهي اليانسون والكمون والكزبرة وحبة البركة والشمرة، إضافة إلى النباتات الطبية والعطرية الموجودة ضمن المناطق الحراجية والبادية والمراعي والمروج. وبين حيدر أن الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الماضي كانت 61 ألف هكتاراً من المحاصيل الطبية والعطرية، بينما تمت زراعة 68 ألف هكتاراً حالياً.

وأوضح محمد جنن. أمين سر غرفة زراعة دمشق ورئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر أن المؤتمر يسعى لضم جميع الجهات المهتمة بالنباتات الطبية والعطرية من القطاعين العام والخاص والجهات البحثية لتوحيد الرؤية حول كيفية الاستثمار في هذا القطاع.

سورية ولبنان والأردن والعراق يتفقون على تعزيز التبادل التجاري وإنشاء شركة خاصة لتسويق المنتجات الزراعية

اتفق وزراء الزراعة في سورية ولبنان والأردن والعراق على تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأربع من خلال تبادل الوثائق حول إمكانية إنشاء شركة مشتركة خاصة تعمل على تسويق المنتجات الزراعية فيما بينها وفق الروزنامة الزراعية التي سيتم اعتمادها لاحقاً أو إقامة جمعيات تسويقية مشتركة بين الجمعيات الفلاحية ودعمها حكومياً.

وأكد وزراء الزراعة السوري المهندس محمد حسان قطنا، واللبناني الدكتور عباس الحاج حسن، والعراقي المهندس محمد كريم الخفاجي، والأردني المهندس خالد الحنيفات في البيان الختامي الصادر اليوم عن أعمال لقائهم الرباعي في بيروت ضرورة وضع نماذج موحدة للشهادات الصحية النباتية والشهادات الصحية البيطرية بين الدول الأربع تستند إلى المعايير الدولية وإلى اللوائح التفصيلية لأسس ومعايير منح كل منها.

واتفق الوزراء على اعتماد مسودة مذكرات التفاهم المقدمة من الجانب السوري كورقة أولية، لتتم مراجعتها وإبداء الملاحظات حيالها وفق الأنظمة المتبعة في كل بلد لتتم إعادة صياغتها لتمثل رؤية الدول المشتركة وتوقيعها بصورة مشتركة.

ودعا الوزراء الدول العربية الأخرى التي ترغب بالانضمام إلى النقاشات والحوارات بين الدول الأربع المجتمعة لتوسيع أفق التنسيق والتعاون والتبادل التجاري بين الدول العربية.

واتفق السادة الوزراء على التنسيق الكامل في تبادل المعلومات حول الأمراض والأوبئة العابرة للحدود والكوارث الزراعية وإقرار الآليات المشتركة لمكافحتها والسيطرة عليها ومناقشة إمكانية توحيد إجراءات تسجيل الأسمدة والأدوية البيطرية واعتماد ما هو مناسب ومتوافق مع الأنظمة والقوانين في كل دولة.

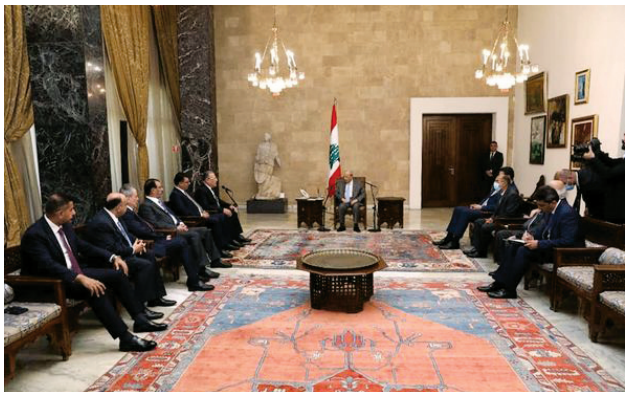

وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية مشتركة بين الدول المجتمعة تقوم بوضع صيغ مقترحة للنقاط المتفق عليها على أن تقوم بإقرارها من خلال اجتماع فني في العراق ليصار إلى عرضها ومناقشتها وإقرار ما هو مناسب منها في الاجتماع القادم.

وأكد الوزراء على دراسة الروزنامة الزراعية لكل بلد وتحديد الميزات النسبية والتنافسية للمنتجات الزراعية وتحديد الفرص الممكنة لتبادلها ضمن فترات زمنية وكميات محددة مع تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات العربية والدولية وما يتبع لها من وكالات وصناديق ذات صلة، ودعوتها لتبني وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع إقليمية بين الدول المجتمعة لمواجهة آثار التغيرات المناخية على القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.

واتفق السادة وزراء الزراعة في الدول الأربع على انعقاد الاجتماع القادم خلال شهر أيلول المقبل على أن تتم دعوة المنظمات الدولية والعربية العاملة في المجال الزراعي والمستثمرين الراغبين بالاطلاع على الفرص الاستثمارية في كل الدول.

مضاعفة حجم إنتاج الذرة الصفراء العلفية

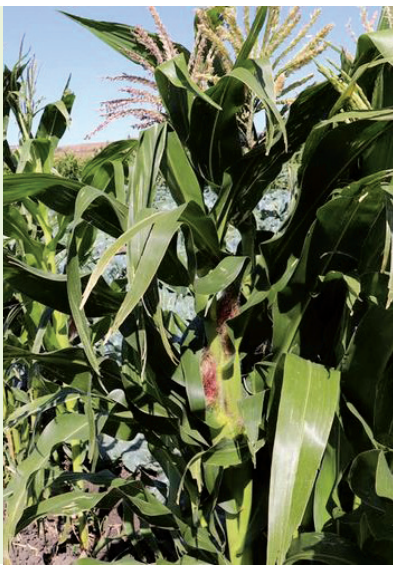

تعمل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتنسيق مع الجهات المعنية كافة على زيادة حجم الإنتاج المحلي من الذرة الصفراء والتوسع بزراعتها سواء من خلال تأمين بذار هجينة ذات إنتاجية عالية في وحدة المساحة تسهم في زيادة الإنتاج وتخفض من التكاليف، وتزيد من ريعية المساحات المزروعة للفلاحين، وبالتالي تشجيعهم على الاستمرار والتوسع في زراعتها بما يتوافق مع الخطة الإنتاجية.

وبدأت الوزارة بالتخطيط للمحصول المذكور بصورة منفردة وليس ضمن مجموعة المحاصيل الزيتية كما كان سابقاً. وهذا الأمر ناتج عن توافق حكومي ضمن سياق دعم العملية الإنتاجية وزيادة الإنتاج لمحصول الذرة، الأمر الذي رفع من حجم الإنتاج من 300 ألف طن في العام الماضي إلى نحو 500 ألف لموسم 2022/2021، حيث تسعى الوزارة على مضاعفة حجم الإنتاج المحلي من مادة الذرة الصفراء العلفية بما يتوافق مع الموارد المائية والأرضية المتاحة.

وزراء الزراعة والصناعة والموارد المائية
يناقشون الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم

ناقشت وزارة الزراعة اليوم الخطة الإنتاجية الزراعية لموسم 2023/2022، خلال الاجتماع الذي عقد في الوزارة برئاسة وزراء الزراعة المهندس محمد حسان قطنا والصناعة الدكتور زياد صباغ والموارد المائية الدكتور تمام رعد. وأكد السيد وزير الزراعة أن إعداد الخطة استند هذا الموسم إلى مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي وخطة التنسيق والتكامل بين وزارات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والداخلية والموارد المائية والصناعة والطاقة لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية، والمرسوم 59 لعام 2005 والقرار 8/ت الناظم له، وتم تطوير إعداد الخطة بناءً على ميزان استعمالات الأراضي والموازنة المائية والميزان السلعي والإمكانات الاستثمارية المتاحة للتنفيذ، منوهاً أن القطاع الزراعي هو قطاع تشاركي مع بقية القطاعات والتكامل بينها يسهم في نجاح تنفيذ الخطة، ولكن هذا يحتاج إلى توفير مستلزمات الإنتاج بشكل مستقر ومستدام وهذه مسؤولية الحكومة والقطاع الخاص معاً.

وبين السيد الوزير أن تقييم الخطط الإنتاجية الزراعية السابقة هو مسار حقيقي لإعداد الخطط المستقبلية، لافتاً إلى أنه خلال الشهرين الماضيين تم إعداد الخطة بالتعاون مع الوزارات والاتحادات والنقابات ذات الصلة، من أصغر وحدة إدارية على مستوى المحافظات، ومن ثم أقرّت من اللجان الفرعية الزراعية. وبعدها تمت دراستها مركزياً.

وأشار السيد وزير الموارد المائية إلى أن هذه الخطة وضعت وفق دراسة البيانات والمساحات المروية بشكل فعلي والاطلاع على التحديات التي تواجه تأمين

مستلزمات التنفيذ، والتي كان أهمها التغيرات المناخية وأثرها على الزراعات البعلية التي تعتمد بشكل أساسي على الأمطار، لافتاً إلى أن الوزارة تقوم حالياً بحصر الكميات الموجودة بالسدود وإعداد الموازنات المائية للأحواض والتنسيق مع وزارة الزراعة على إعداد الخطة الزراعية وفق المخازين الموجودة في السدود.

وأكد السيد وزير الصناعة على التشاركية بين الصناعة والزراعة في مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والعمل على وضع خطط مشتركة تلبي حاجة قطاع الصناعات الغذائية من المنتجات الزراعية والإسهام في تأمين المستلزمات مثل الأسمدة وغيرها.

وقال رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم: تمت مناقشة الصعوبات كافة التي تواجه الفلاحين من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وصعوبة تأمينها وارتفاع أجور اليد العاملة والنقل قبل البدء بعملية الزراعة والإعلان عن أسعار المحاصيل الإستراتيجية قبل البدء بالزراعة كي يكون الفلاح قادراً على تأمين مستلزمات الإنتاج للمحصول الذي سيقوم بزراعته، وبحيث يحقق له هذا المحصول عائداً ربحياً جيداً.

تشجيع استيراد الجرارات الزراعية

في إطار ما تقوم به وزارة الزراعة على صعيد تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة من خلال تشجيع استيراد الجرارات الزراعية والمستعملة وتقديم التسهيلات الممكنة،عدلت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار الخاص بتسهيل استيراد الجرارات الزراعية بما يخدم العملية الإنتاجية ويلبي النقص الحاصل في عدد الآليات الزراعية، حيث سمح القرار الجديد بالسماح باستيراد الجرارات المستعملة أو الجديدة المخزنة أو المجددة التي لا تزيد سنة صنعها عن 10 سنوات ما عدا سنة الصنع من تاريخ استيرادها بدلاً من 5 سنوات، باعتبار أن الجرارات تعمل بشكل موسمي وبمعدل (300-500) ساعة/سنة.

كما تضمن تعديل البند المتعلق بالمحاور بحيث تصبح المحاور ثنائية أو رباعية الدفع (2x4) أو (4x4)، وبحيث تكون الإطارات بحالة فنية جيدة بدلاً من أن تكون جديدة، وعدم إلزام المستورد بالبند المتعلق بوجود كبين للجرارات ذات الاستطاعات الكبيرة واعتباره اختيارياً، وأن تكون أرقام أجزاء الجرار بجزئيه الدفرنس (الهيكل) والمحرك أساسية من بلد المنشأ وفي حال وردت سمة رقم الهيكل أو المحرك (دق الصانع) أو بلاك أساسي يتم نقش أرقام مع سمة على أجزاء الجرار من قبل الأمانة الجمركية المختصة.

مباحثات سورية إيرانية للتعاون في مجال الزراعة وتأمين مستلزمات الإنتاج

بحث السيد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه مع المدير التنفيذي لجمعية الصداقة الشعبية السورية الإيرانية الدكتور حسن شاخصي ورئيس الهيئة الاقتصادية بالجمعية والوفد المرافق له أوجه التعاون المطروحة في مجال الزراعة وتأمين مستلزمات الإنتاج.

وأكد الوزير على متانة العلاقات السورية الإيرانية التاريخية وضرورة تطويرها وخاصة في الجانبين الاقتصادي والزراعي منها، بما يخدم مصلحة البلدين، لافتاً إلى أن للقطاع الزراعي دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الغذائي في سورية، وتأمين مستلزمات هذا القطاع في الأوقات المناسبة.

وبين الوزير أن ظروف الحرب والتغيرات المناخية أدت إلى تراجع المساحات المزروعة، وأن القطاع الزراعي الآن يحتاج إلى استيراد مستلزمات الإنتاج من أسمدة اليوريا 46 % وأعلاف ومبيدات ومصادر طاقة، إضافة إلى الآلات الزراعية

الحديثة مثل الجرارات وغيرها، مشيراً إلى أهمية التعاون مع الجانب الإيراني لتأمين هذه الاحتياجات أو جزء منها.

ولفت الوزير إلى التعاون في مجال المكننة الزراعية والبيوت الزجاجية المحمية ونظام الزراعة المائية وإكثار غراس النخيل بالنسج، والثروة الحيوانية، والاستفادة من التجارب الإيرانية في هذه المجالات.

بذّارة مفردة الحبة

أجرى مركز البحوث العلمية الزراعية بالتعاون مع جامعة طرطوس تجربة اختبار لأداء «بذّارة مفردة الحبة» في محطة بحوث زاهد من تصميم طالب الدكتوراه المهندس محمود أسعد وإعداده.

وبين المهندس أسعد أن الآلة تستخدم في التسميد والزراعة، ويمكن استخدامها لزراعة أصناف مختلفة من الحبوب على مسافات وأعماق مختلفة وتتميز بمواصفات فنية، حيث تستخدم أنواع معينة من المحاصيل الزراعية منها «ذرة صفراء وبازلاء وحمص وعدس وأرز وقمح» واستغرق إنجازها ما يقارب العام، لافتاً إلى الصعوبات التي واجهته في تأمين المواد اللازمة.

وأضاف أسعد أن أهمية الآلة تكمن في أنها توفر الوقت والجهد والتكلفة على المزارعين وزراعة المحاصيل التي تتطلب دقة في الزراعة من خلال المحافظة على مسافة موحدة وثابتة على خط الزراعة الواحد، إضافة إلى إجراء عملية التسميد معها بمرور واحد.

ولفت أسعد إلى أنه يمكن للآلة أن تزرع أربعة خطوط ضمن المرور الواحد، كما يمكن استخدام جهاز التلقيم الخاص بوحدة التسميد كوحدة تسطير لمحاصيل الحبوب كالقمح والشعير مع الاستغناء عن عملية التسميد وقادرة على زراعة 40 كيلو غرام في التعبئة الواحدة للبذار.

لأول مرة في سورية .. أطلس أسماك القرش والشفانين في المياه البحرية السورية

بعد عمل وبحث ميداني استمر نحو 25 عاماً، طرح أستاذ علم الأسماك والبيئة البحرية في كلية الزراعة بجامعة تشرين ورئيس الجمعية السورية لحماية البيئة المائية الدكتور أديب سعد بالتعاون مع الدكتور حسن هيثم القصيري في مديرية البحوث في الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية، أطلس أسماك القرش والشفانين في المياه البحرية السورية، وهو أول أطلس «دليل مصور» يصدر في سورية، ويتضمن وصفاً لجميع التفاصيل لكل نوع من إجمالي ١٥ نوعاً من الأسماك الغضروفية التي ثبت أنها تعيش في المياه البحرية السورية.

وبيّن سعد أن القطاعات المستهدفة في الأطلس والدليل الحقلي تشمل الباحثين، والمدرسين، وطلاب المدارس والجامعات، والصيادين، والعاملين في إدارة الثروة السمكية، وموظفي موانئ الصيد والنزهة في المجتمع المحلي، ومرتادي البحر، وعامة الشعب.

ورشة عمل حوارية حول محصول القمح.. واقعاً وإنتاجاً وأثر المناخ عليه

تطورت الأبحاث العلمية في مجال التغيرات المناخية لتؤكد بدورها أن المنطقة في مجملها ستتعرض إلى أشد التغيرات المناخية سواء من حيث انخفاض معدلات الأمطار أو من ناحية ارتفاع درجات الحرارة وازدياد في تكرار دورات الجفاف، وهذه العوامل تؤثر سلباً في الإنتاجية الزراعية بالنسبة للزراعات البعلية وإلى حد ما المروية منها.

لقد أصبح من الممكن احتساب التأثيرات التي سيحدثها التغير المناخي في الزراعة بشكل عام، وعلى محصول القمح بالتحديد.

لقد أعطت النماذج العالمية لتغير المناخ أجوبة على كيفية تغير الحرارة والأمطار لأكثر من 50 سنة في المستقبل، كما أوضحت الدراسات أن السياسات الزراعية المتبعة حالياً بحاجة إلى إعادة النظر بها لتحوي ما سيطرأ على المناخ من تغيرات ومدى تأثيرها في نمو المحاصيل وإنتاجها، فارتفاع الحرارة وانخفاض نسبة الأمطار يؤثر على انخفاض الإنتاج بنسب لا يستهان بها، كما أن تدهور إنتاج محصول القمح، كمحصول غذاء استراتيجي للبلد، يحتم على الدولة إعادة النظر بسياساتها الزراعية المتبعة لتدارك مخاطر التغيرات المناخية المتوقعة.

لذلك أصبح من الضروري السعي وراء محاصيل زراعية تتحمل الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، إضافة إلى تغير طول موسم النمو، وعلى المسؤولين تشجيع السياسات الزراعية الداعمة للأبحاث الموجهة والهادفة لدراسة تأثر المحاصيل الزراعية بالمناخ وتغيراته. ولا يمكن فهم مدى خطورة الآتي على الزراعة ونمو المحاصيل في بقعة ما على الأرض إلا من خلال إجراء تجارب مكثفة ومدققة.

هموم زراعة القمح أمام أهلها

انطلاقاً مما سبق أقامت وزارة الزراعة ورشة العمل الحوارية التي ناقشت واقع زراعة محصول القمح للموسم الزراعي 2022/2021 وإنتاجه، وأثر التغيرات المناخية عليه والاستراتيجيات المقترحة لتطويره.

برعاية وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا وحضور وزير الموارد المائية الدكتور تمام رعد ورئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم ومدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة /أكساد/ الدكتور نصر الدين العبيد وممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو مايك روبسون وممثل إيكاردا في سورية ورئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية ونقيب المهندسين الزراعيين.

وقد حضر الورشة أيضاً رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في مجلس الشعب الدكتور محمد كردوش وعدد من أعضاء مجلس الشعب ومعاونو وزيري الزراعة والموارد المائية وباحثون من أكساد والبحوث العلمية الزراعية ومديرو الزراعة في المحافظات ومدير عام الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب ومدير مؤسسة المباقر، ومديرو المديريات المركزية المعنية في الوزارة.

وزير الزراعة في كلمة له خلال الورشة قال: تأتي الورشة استكمالاً لنتائج ملتقى تطوير القطاع الزراعي، ولبرنامج تطوير زراعة وإنتاج محصول القمح، حيث تم وضع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2022/2021 وفق المصفوفة التنفيذية المعتمدة للمحصول، منوّهاً إلى أن العوامل المناخية والظروف البيئية التي سادت خلال الموسم الزراعي كانت استثنائية من حيث تأخر هطول الأمطار، وتباين الشدات المطرية وسوء توزع هطول الأمطار، وانخفاض معدل الهطول المطري إلى 40% عن المعدل العام في بعض المناطق وخاصة في مناطق الاستقرار الزراعي الثالثة والرابعة والخامسة، وانحباس الأمطار في شهر نيسان في كافة المناطق، وهطول الأمطار في شهر حزيران، وحدوث الصقيع الشتوي والصقيع

الربيعي المتأخر، والزيادة الملحوظة في عدد أيام هبوب الرياح وشدتها، وتباين درجات الحرارة الصغرى والعظمى عن المعدلات الطبيعية خلال الموسم، وهذا ما يعبر عنه بالتغيرات المناخية التي تواجه المنطقة وتؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي وعلى الموارد المائية المتاحة للزراعة والسكان.

وأشار الوزير إلى أنه ولقياس أثر هذه العوامل على الإنتاج الزراعي وخاصة محصول القمح، قام فريق من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بإعداد برنامج بحثي تطبيقي تضمن إعداد استمارات تقصي سلوك محصول القمح ومراقبته في ظل التغيرات المناخية وتقييم الأصناف المزروعة حسب الخارطة الصنفية على مستوى مناطق الاستقرار «مروي - بعل»وتدقيق مواعيد الزراعة وكميات البذار والأسمدة وانحرافاتها الموائمة للتغيرات المناخية وظروف الجفاف، وخلصت إلى إعداد تقرير علمي وفني لأثر الظروف المناخية وتغيراته على زراعة محصول القمح وإنتاجه، والاستراتيجيات المستقبلية لتطويره.

وأوضح الوزير أن الهدف الرئيس من الورشة اليوم هو مناقشة النتائج التي تم الوصول إليها والنظم التي يجب اتباعها في إدارة المحصول للموسم الزراعي القادم.

وزير الموارد المائية الدكتور تمام رعد أوضح أنه تم عرض نتائج البحث العلمي الذي قامت به الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية من دراسة تأثير التغيرات المناخية على محصول القمح في كل المراكز البحثية وتشخيص وتحديد الأسباب التي أدت إلى تدني محصول القمح وتراجع إنتاجيته في مختلف المحافظات، مشيراً إلى أهمية البحث في وضع رؤى وبرامج لتطوير زراعة هذا المحصول في السنوات القادمة.

بدوره رئيس مركز بحوث حلب الدكتور عبد الله اليوسف قدم عرضاً عن البحوث في المنطقة الشمالية والشرقية ونتائج البحث التطبيقي لواقع زراعة وإنتاجية القمح وأثر التغيرات المناخية عليه وأهم أسباب تراجع الإنتاجية والمساحات المزروعة بعلاً وإنتاجية المحصول المروي.

مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية المهندس محمد أبو حمود أشار إلى أن الصندوق يعمل على التعاطي مع الكارثة من خلال قراءة البيانات المناخية وإصدار خرائط ونشرات إرشادية للتنبؤ بها، كما يعمل على التعويض عن الأضرار التي تلحق بالمزارع نتيجة الكارثة والتخفيف عنه للاستمرار في العملية الإنتاجية وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة.

معالجة الأسباب

وفي سياق متصل أكد مدير عام المؤسسة السورية للحبوب عبد اللطيف الأمين ضرورة دراسة أسباب تراجع محصول القمح والأهم معالجتها بغية تلافي كل الأسباب، لافتاً إلى أن الدولة تسعى جاهدة إلى زيادة محصول القمح من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج للفلاحين من بذار وأسمدة ومحروقات ومستلزمات أخرى. وفي هذا العام بالذات كانت الدولة حريصة على تقديم الأكياس للفلاحين دون تقديم ثمنها بشكل مباشر، وهذا نوع من التسهيل لزيادة السرعة في تسويق المحصول، مشيراً إلى أن احتياجاتنا في سورية تتراوح ما بين 2.2 مليون إلى 2.5 مليون طن من أجل مادة الخبز فقط.

وعن الورشة، أوضح أن الهدف منها ومن مشاركة كل الجهات المهنية هو تطوير محصول القمح وزيادته كماً ونوعاً، لأن الإنتاج تراجع في الآونة الأخيرة، وأصبحنا نلجأ للاستيراد بكميات كبيرة وهي تستنزف الاقتصاد السوري.

التغيرات المناخية وقلة مستلزمات الإنتاج

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح الإبراهيم، قال: إن هناك متابعات حثيثة من الحكومة للوقوف على الأسباب والمشكلات وعن الأسباب التي كانت سبباً في تدني محصول القمح ومعالجتها، والتي كانت منها أسباب موضوعية أهمها المناخ والتغيرات المناخية التي حدثت بالسنوات الأخيرة، إضافة إلى نقص مستلزمات الإنتاج إضافة إلى تدني جودة بعض البذار التي وصلت إلى «مرحلة الشيخوخة».

الأهم أن البحوث العلمية بالتعاون مع الجهات المعنية قامت بإنتاج أنواع جديدة من البذار تتحمل الجفاف وتناسب زراعة كل محافظة على حده، والأهم أيضاً أن يتم تأمين مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومحروقات وتقديمها بالوقت المناسب للفلاح، ودعم الفلاح بأسعار تشجيعية مجزية للمحاصيل ولاسيما القمح لتشجيعه على زراعة المحصول بمساحات أكبر.

وأضاف الإبراهيم: إن من أولويات عمل الحكومة تأمين الدعم للفلاح وتشجيع الزراعة، لافتاً إلى أن سعر القمح لهذه العام مجزٍ جداً للفلاح، وسيكون سعر محصول الشوندر السكري العام القادم مجزياً أيضاً.

رؤية لتحقيق معدل إنتاج عالٍ جداً

مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية المهندس رائد حمزة قال: إن محصول القمح هو محصول أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، ويدخل في الكثير من الصناعات. وقد عملت وزارة الزراعة على دراسة واقع هذا المحصول من حيث المساحة والإنتاج، وما يؤثر في إنتاجه من عوامل مناخية وغيرها لوضع رؤية جديدة لتحقيق معدل إنتاج عالٍ جداً.

ومن الجدير ذكره أن الورشة ناقشت العديد من المحاور التي تناولت فيها آلية العمل والمؤشرات الإنتاجية لمحصول القمح والعوامل المؤثرة في تغيرات إنتاجه ضمن سلسلة زمنية، ومؤشرات التغيرات المناخية أيضاً، إضافة إلى نتائج البحث التطبيقي لرصد آثار التغيرات المناخية على سلسلة القيمة لمحصول القمح لهذا الموسم.

في الختام

إن تأثيرات التغيرات المناخية على محصول القمح بالغة الشدة، وأكثر مما كان متوقعاً، وهناك تحدٍ أكبر أمامنا وهو زيادة عدد السكان وزيادة الاحتياجات من محصول القمح، لذلك على جميع الجهات المعنية والعلماء والمختصين اتخاذ التدابير لمواجهة الارتفاعات المتوقعة في درجات الحرارة والتغيرات المناخية عامة.

كما أن هناك تدابير يمكن أن تتخذ وعلى رأسها تطوير أصناف أكثر قوة من القمح لتحمّل درجات الحرارة، مع الأخذ بعين الاعتبار مواءمة الصنف في كل منطقة على حده، إضافة إلى إرشاد المزارعين وتوعيتهم فيما يتصل بموعد الزراعة الأمثل لتجنب الآثار السلبية لاحتمال التعرض لتقلبات الطقس مثل الحرارة والبرودة خلال موسم النمو ❖

تحقيق: علا أبو عجيب

مديرية الإرشاد الزراعي